رقم الوثيقة: IOR 63/002/2010

20 يوليو/تموز 2010

الاتحاد الأفريقي
صحة الأمهات من حقوق الإنسان

تدعو منظمة العفو الدولية على أبواب انعقاد القمة العادية الخامسة عشر لرؤساء ورؤساء حكومات الاتحاد الأفريقي، التي ستركز على "*صحة الأمهات والرضّع والأطفال والتنمية في أفريقيا*"– تدعو القادة الأفارقة إلى وضع حقوق الإنسان في قلب مداولاتهم بشأن صحة الأمهات.
فحقوق الإنسان ينبغي أن تكون جزءاً أساسياً من النقاشات التي سيعقدها الاتحاد الأفريقي بشأن صحة الأمهات.
ومع اقتراب المواعيد النهائية، ثمة خطر حقيقي في أن لا تتحقق الغايات التي حددتها الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك هدف تخفيض معدلات وفيات الأمهات وتوفير الرعاية الصحية الإنجابية العالمية للجميع. ومن شأن الاعتراف بمبادئ ومعايير حقوق الإنسان وإدماجها في الجهود الرامية إلى إنجاز أهداف الألفية أن يكفل ليس فحسب التصدي للآثار المترتبة على الفقر أو أعراضها، وإنما أيضاً لأسبابه الجذرية التي تديمه. ويتعين أن ترافق الجهود المبذولة لزيادة فرص الانتفاع بالخدمات الصحية من جانب النساء والفتيات كذلك جهود لضمان المساواة بين الجنسين وتعزيز الطيف الكامل من حقوق المرأة، بما في ذلك حقوقها الجنسية والإنجابية.

لقد ظهرت الأهداف الإنمائية للألفية على المسرح العالمي قبل 10 سنوات لتعِدَ بعض أشد الناس فقراً والمجتمعات المهمشة في العالم بفجر جديد لألفية جديدة. ومنذ ذلك الوقت، تحقق بعض التقدم، إلا أنه غدا من الواضح الآن على نحو مؤلم أن هذا التقدم لم يكن متوازناً. ودون بذل جهود إضافية، فإن ما يتحقق من تقدم لن يرقى إلى مستوى الغايات التي حددت لسنة 2015.

ففي شتى أنحاء العالم، تواجه النساء العنف والتمييز والفقر وعدم المساواة، وجميعها تقوض قدرتهن على المطالبة بحقوقهن وتسهم في وفيات الأمهات التي يمكن الحيلولة دونها. ويتعين أن يتضمن أي منهاج فعال لمقاربة هدف تقليص معدلات وفيات الأمهات التزاماً واضحاً بالحقوق الإنسانية للنساء والفتيات، وبالمساواة بين الجنسين. وكجزء من التزامها بتخفيض معدلات وفيات الأمهات واعتلالهن، يتعين على الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي المصادقة على "بروتوكول حقوق المرأة في أفريقيا الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب" وضمان إنفاذه بالكامل.

إن منظمة العفو الدولية ترحب بالدور القيادي الذي تكفلت به "مفوضية الاتحاد الأفريقي" بغرض التصدي لوفيات الأمهات والنضال من أجل الصحة الجنسية والإنجابية. فقد ألزمت الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي نفسها بموجب

خطة عمل مابوتو لمفوضية الاتحاد الأفريقي بإعادة موضعة تنظيم الأسرة ليغدو جزءاً أساسياً من جهود تحقيق التقدم نحو تحسين صحة الأمهات، والتصدي لاحتياجات الصحة الجنسية والإنجابية لدى الجيل الشاب، وتقليص معدلات الإجهاض غير الآمن (بما في ذلك عن طريق توفير خدمات الإجهاض الآمن إلى أقصى حد يسمح به القانون)، وتوفير خدمات عالية الجودة ويسيرة التكاليف لتعزيز الأمومة الآمنة.

إن احترام الحقوق الجنسية والإنجابية وتعزيزها أمر حاسم لإنقاذ أرواح النساء وضمان تمكين المرأة من ممارسة حقوقها في تقرير شؤون حملها وتوقيت الأحمال. وقد أظهرت أبحاث منظمة العفو الدولية، ولا سيما في بوركينا فاسو وسيراليون، أن التمييز ضد المرأة ووضعها المتدني في الهرم الأسري غالباً ما يمنعانها من اتخاذ القرارات المهمة بشأن صحتها. كما تفتقر إلى الاستقلالية الاقتصادية التي تتيح لها اتخاذ القرارات بشأن توقيت تلقيها الرعاية الصحية، حيث تضطر أحياناً إلى السير مسافات طويلة على الأقدام أو بواسطة الدراجة الهوائية للوصول إلى أقرب مركز صحي. ويمكن لعوامل مثل انتهاك الحقوق الإنسانية، كالعنف الجنسي والزواج المبكر القسري وختان الإناث (تشويه الأعضاء الجنسية الأنثوية)، أن تفاقم من مخاطر وفيات النساء والفتيات واعتلالهن أثناء الحمل والولادة. وينبغي على الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي ضمان تمتع هؤلاء بخدمات تنظيم الأسرة على نحو آمن وفعال وطوعي يكفل لهن حقهن في الخصوصية والسرية.

إن الاتحاد الأفريقي قد قطع خطوات واسعة رئيسية نحو ضمان عدم وفاة الفتيات والنساء لأسباب تتعلق بالولادة يمكن الحيلولة دونها – ونحثكم الآن على مواصلة ذاك التقدم وضمان أن تتجسد الالتزامات المعلنة للاتحاد الأفريقي في واقع ملموس على الأرض.

وتدعو منظمة العفو الدولية الاتحاد الأفريقي إلى ما يلي:

تعزيز الحقوق الجنسية والإنجابية للمرأة، بما في ذلك التمتع الشامل بالصحة الإنجابية والجنسية والخدمات المتعلقة بالأمومة.

انعكاس إطار حقوق الإنسان في سياسات وبرامج الاتحاد الأفريقي، وفي السياسات الوطنية لدوله الأعضاء. وفي سياق صحة الأمهات، ينبغي أن تتضمن هذه الخطوات تقديم الدعم من أجل:

إزالة جميع الحواجز التي تعترض سبيل التمتع بخدمات صحة الأمهات، بما في ذلك العقبات المالية والجغرافية، وكذلك اشتراط موافقة طرف ثالث لحصولهن على الرعاية ذات الصلة بصحتهن الجنسية والإنجابية؛

إصلاح القوانين والسياسات التي تميّز ضد المرأة، كتلك التي لا تمنع زواج الأطفال أو العنف الأسري، وتلك التي تجرّم الإجهاض.

دعوة الاجتماع كامل النصاب رفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة الذي سينعقد ما بين 20 و22 سبتمبر/ أيلول 2010 إلى ما يلي:

التأكيد مجدداً على اللغة التي أقرها في "القمة العالمية للنتائج لسنة 2005" والنص على أن "*المساواة بين الجنسين وتعزيز التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع وحمايته أمران لا غنى عنهما لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية*".

التعهد باتخاذ تدابير محددة لضمان التساوق مع حقوق الإنسان، بما في ذلك إدراج إشارات إلى ضرورة ضمان عدم التمييز والمساواة بين الجنسين والمشاركة والمساءلة.

وتدعو منظمة العفو الدولية جميع الدول الأفريقية أيضاً إلى التصديق على "البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"، الذي فتحت أبواب التوقيع عليه في 24 سبتمبر/أيلول 2009. وجدير بالإشارة أن الدول الأفريقية والمنظمات غير الحكومية قد نجحت في دعاواها، أثناء التفاوض بشأن البروتوكول الاختياري، من أجل تساوق البروتوكول مع مجموعة القرارات التي اتخذتها "اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب"، ومع طيف عريض من قوانين الدعاوى للدول الأفريقية التي توفر أمثلة جيدة على الحماية القانونية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولذا، فإن البروتوكول يؤكد مجدداً على التجارب الأفريقية ويبني عليها، كما يقدم معياراً مماثلاً للمراجعة على المستوى الدولي.

إن ضمان قدرة الأشخاص على استخدام القانون لمساءلة الحكومة عن حقوقهم مسألة مهمة في النضال ضد الفقر ومن أجل أن تحقق الجهود الوطنية والدولية غرضها في إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية. وبتصديقها على البروتوكول، فإن الدول الأفريقية ستبعث بإشارة واضحة بأننا لن نتساهل بعد اليوم بشأن تهميش من يعيشون تحت وطأة الفقر وإهمال معاناتهم.